مقترحات ومبادرات مبتكرة

استهداف استثمارات بـ ١٤ مليار ريال من القطاع الخاص حتى ٢٠٢٠

يتبنى البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» أهدافا طموحة للغاية فيما يتعلق بالمبادرات والمشروعات التي خرجت بها مختبرات البرنامج ومن المستهدف تنفيذها خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة أي حتى عام ٢٠٢٠، ويحتاج تنفيذ هذه المبادرات إلى ضخ استثمارات بنحو ١٤ مليار ريال من قبل القطاع الخاص ونحو مليار ريال من الحكومة، وبينما يبدو هذا الحجم من الاستثمارات ضخما للغاية فقد كان أحد الاهتمامات الرئيسية للمختبرات هي ايجاد آليات مبتكرة لزيادة نطاق التمويل والمساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، ويعد هذا التوجه هو الركيزة الأساسية والجوهر الفعلي لمبدأ تعميق وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتسعى جميع المبادرات لتشجيع القطاع الخاص سواء العماني أو الأجنبي على المشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي وتوزعت المبادرات بين تمويل المشروعات بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وإدارة المشروعات الحكومية وبناء الكفاءات المطلوبة في الوزارات لتحسين التقييم المالي للمشروعات، بهدف مساعدة قطاعات السياحة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية في إيجاد بدائل تمويل مبتكرة للمشروعات المقترحة والمستهدفة من تلك القطاعات، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التمويل، وتقليل عبء التمويل عن الموازنة العامة للدولة، كما أعطت المختبرات اهتماما خاصا لتحسين بيئة الأعمال ومراجعة بعض إجراءات العمل بما فيها تطوير القوانين والسياسات الحالية التي لها علاقة بممارسة الأعمال التجارية في السلطنة، ووضع آلية عمل لتحسين تلك الإجراءات، فضلا عن تطوير عملية الحصول على الائتمان للأعمال التجارية الخاصة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية في الوزارات لتسهيل إجراءات الأعمال التجارية، إلى جانب تطبيق هياكل الحوكمة على جميع الجهات الحكومية، وتعزيز إجراءات عمل المناقصات للمشروعات الحكومية، ووضع آليات لخصخصة بعض المشروعات، كما هدف المختبر إلى إيجاد الحلول التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في السلطنة.

ولأنه لا يمكن تحقيق الأهداف بدون رصد المعوقات التي تواجه قطاع التمويل، فقد ناقشت مختبرات «تنفيذ» أبرز التحديات والتوجهات ومنها اللوائح والسياسات التي تحد من القدرة التنافسية والنمو المالي للسلطنة، بالإضافة إلى ما يواجه المستثمرون من صعوبات عند الشروع في ممارسة عمل تجاري معين، إلى جانب الحاجة إلى تحسين كفاءة الوزارات في تحديد متطلبات مؤشرات القطاع العامة المستهدفة.

مشاركة فعالة

خرج مختبر المالية والتمويل المبتكر بالعديد من المقترحات والمبادرات بعضها يختص بتمويل المشروعات وبعضها الآخر يتعلق بتحسين بيئة الاستثمار، ومن ضمن الآليات المبتكرة لتمويل المشروعات تم اقتراح

آليات جديدة لتعزيز شراكة الحكومة والقطاع الخاص وتمكين إنجاز المشروعات الاستراتيجية

تعديل السياسات بما يسمح بإنشاء صناديق للاستثمار العقاري، واقتراح إنشاء مؤسسة تعنى بإدارة المشروعات الحكومية وتهدف إلى ضبط تمويل المشروعات والأطر الزمنية المحددة لإنجاز تلك المشروعات، بالإضافة إلى التركيز على بناء القدرات لتصنيف المشروعات واختيار الأفضل بما يتناسب مع الخطط المالية. وحيث أن التوجه الحكومي هو تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص فقد أتت مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشروعات الحكومية، وتنفيذ المشروعات التنموية في القطاعات الواعدة، كما ستساهم المبادرات عند تنفيذها في رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات والبرامج والمبادرات الوطنية ذات الأولوية، وتعزيز القدرة التنافسية للسلطنة في جذب الاستثمارات، والعمل على تحسين تصنيف السلطنة في تقارير تصنيف سهولة الاستثمار. وحددت المختبرات عددا من المؤشرات العامة لقطاع التمويل وهي المستهدفة ضمن هذه المرحلة من البرنامج، وتتضمن مؤشرات تمويل المشروعات تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية والبرامج والمبادرات الوطنية ذات الأولوية بواقع مشروع واحد في قطاعات التعليم والصحة والإسكان، وأن تصل قيمة الشركات الحكومية التي يتم تخصيصها إلى نحو ١٥٠ مليون ريال بحلول عام ٢٠٢٠.

وتم تحديد موضوع تمويل المشروعات نظرا لأهميته في خفض الإنفاق الحكومي، وإشراك القطاع الخاص في تمويل المشروعات التنموية، تحفيزا للاقتصاد الوطني. ويرتبط تمويل المشروعات بالعديد من المبادئ الاقتصادية منها تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وإدارة المشروعات الوطنية، وبناء الكفاءات والآليات المتعلقة بتقييم ودراسة المشروعات. وسيعمل البحث عن مصادر بديلة ومبتكرة للتمويل على تمكين إنجاز المشروعات التي يتم تحديدها في مختلف الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوطنية بما في ذلك مشروعات خطط التنمية الخمسية.

وتضمن أهم المقترحات لتمويل المشروعات إنشاء صناديق للاستثمار العقاري وتهدف المبادرة إلى تعديل بعض القوانين الحالية للسماح بإنشاء صناديق الاستثمار العقاري كأداة تمويل تمكن المطورين العقاريين من بيع ممتلكاتهم للصندوق لزيادة السيولة.

الجدول الزمني لتنفيذ مبادرات ومشاريع قطاع المالية والتمويل المبتكر

وسيتولى صندوق الاستثمار العقاري امتلاك وإدارة الممتلكات العقارية المدرة للدخل، ويكون مدرجاً في هيئة سوق المال وأن يتداول أسهمه في سوق مسقط للأوراق المالية، وبالتالي يمكن للمستثمر أن يشتري أسهماً في مختلف أحجام العقار، إذا ما تم مقارنة ذلك ببيع وشراء العقارات التقليدية الباهظة الثمن ذات السيولة الأقل. ويعمل الصندوق وفق لوائح ونظم هيئة سوق المال، كما يتم توزيع الارباح لحملة الأسهم سنويا.

كما يندرج تحت أهم المشروعات استحداث مؤسستين متخصصتين لإدارة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات الحكومية وتستهدف المبادرة علاج تحدى تجاوز تكاليف أغلب المشروعات الحكومية الميزانية المخصصة لها مع تأجيل إنجازها، ويعود ذلك لعدم وجود إدارة متخصصة ومركزية لإدارة المشروعات الحكومية معنية بضمان عمل المشروعات في الوقت والتكلفة والجودة المتفق عليها. لذا تم طرح مبادرة إنشاء مؤسستين متخصّصتين لإدارة المشروعات الحكومية وفقا للميزانية والإطار الزمني المحددين، وضبط تمويل المشروعات الحكومية.

وتتمثل المبادرة أولًا في إنشاء مؤسسة لإدارة مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية وغيرها تحت مظلة وزارة النقل والاتصالات، أما بقية المشروعات الحكومية فيتم إدارتها عن طريق مؤسسة ثانية مخصصة للمشروعات الحكومية الأخرى. وستحقق مؤسسات إدارة المشروعات العديد من المنافع، مثل تطوير استراتيجيات مختصّة بالمشروعات كأدوات التمويل واستعمال نماذج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، كذلك تطمح المبادرة من خلال مركزية إدارة المشروعات إلى تكوين فريق عماني قادر على إدارة المشروعات محلياً ومن ثم التوسع عالمياً.

تحسين التقييم المالي

ومن ضمن المبادرات أيضا بناء القدرات لتحسين التقييم المالي وتصنيف المشروعات واختيارها، اذ رصدت مناقشات المختبر ان ثمة نقص في توفر معلومات كافية وأولويات للمشروعات التي تم تحديدها في الخطة الخمسية التاسعة والمقدمة من قبل الوحدات الحكومية، فضلا عن عدم اكتمال الوصف والتقييم الكافي للمشروعات، وعدم تصنيفها وتحديد ما إذا كانت مشروعات قابلة للتخصيص أو متعلقة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، أم فقط ممولة من قبل الحكومة، الأمر الذي يقتضي تطوير كفاءات وقدرات الجهات الحكومية في القيام بالدراسات المتعلقة بالمشروعات ومن بينها دراسات الجدوى الاقتصادية.

وقد تم وضع عدة مقترحات لتخطي هذه التحديات، أهمها الحاجة لتطوير معايير تصنيف واضحة لجميع المشروعات من قبل المجلس الأعلى للتخطيط ومن ثم مشاركتها مع الوزارات المعنية للموافقة عليها، وقيام المجلس بتصنيف المشروعات بحسب نوعها أي ما اذا كانت حكومية أو خاصة او شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى وضع نموذج أو منهجية تتبعها الوزارات قبل اقتراح أي مشروع، وبناء الإمكانيات والقدرات في الوزارات لتتمكن من التعرف على متطلباتها. وتقترح المبادرة أيضا الاستفادة من خبرات شركات استشارية مستقلة على المدى القريب لتقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتصنيفها، وتبني إطاراً على المدى البعيد لبناء الكفاءات والقدرات البشرية في الوحدات الحكومية عن طريق إعداد ورش تدريبية وبرامج انتداب موظفين حكوميين إلى القطاع الخاص وغيرها من الآليات.

كما تسعى المبادرة على المدى البعيد إلى بناء قدرات متمكنة من عمل دراسات الجدوى الاقتصادية والنماذج التشغيلية للمشروعات وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام.

تقاسم الملكية

كما تشمل المبادرات مشروعات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وهي مشروعات تتقاسم تمويلها وملكيتها الحكومة والقطاع الخاص، وهناك نماذج عديدة للشراكة يتم تمويلها من كلا الطرفين، وتهدف المبادرة إلى وضع أسس ومعايير لطرح مشروعات الشراكة وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشروعات والمبادرات الوطنية، ومن خلال مشروعات الخطة الخمسية التاسعة، تم تحديد آليات لمشروعات الشراكة، وستكون عدة مشروعات قابلة للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص منها مشروع سكني نموذجي والمدارس الحكومية ومستشفى مرجعي.

تعزيز تنافسية بيئة الاستثمار

وفيما يتعلق بالجانب الآخر لضمان تدفق تمويلات بحجم جيد من القطاع الخاص اولت المختبرات اهمية كبيرة لتحسين بيئة الاعمال. وتشمل المؤشرات الخاصة بتحسين بيئة الأعمال والتي توصلت اليها المختبرات تعزيز قدرة السلطنة وتنافسيتها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين تصنيفها لتكون ضمن المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في تقرير تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وفي الحصول على الائتمان ومؤشرات ممارسة الأعمال التجارية، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وأن يصل ترتيب السلطنة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي من المركز الثالث الحالي الى المركز الأول بحلول عام ٢٠٢٠، وأن تحافظ السلطنة على الترتيب الحالي والأول في مؤشر البدء بالأعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام ٢٠٢٠، وأن يصل ترتيب السلطنة في مؤشر سهولة الحصول على الائتمان بين دول المجلس من المركز الخامس الحالي إلى المركز الأول بحلول عام ٢٠٢٠.

وجاء تركيز المختبر على تحسين بيئة الأعمال نظرا لان بيئة الأعمال عامل أساسي للنهوض بعجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال جذب أكبر شريحة ممكنة من المستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تسهيل القيام بالأعمال التجارية. ويتطلب تحسين بيئة الأعمال تكاتف الجهود بين العديد من الجهات المعنية بدءاً بتبسيط الإجراءات والعمليات المتعلقة بالقيام بالأعمال مثل إجراءات إصدار التراخيص والموافقات. كما تعتبر أتمتة الإجراءات واحدة من أهم الركائز التي ستعمل على تعزيز بيئة الأعمال في السلطنة، حيث سيساهم ذلك في رفع الكفاءة وتسريع الإجراءات. وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة بيئة الأعمال ترتبط بالعديد من العوامل منها: سهولة الحصول على التمويل، والحصول على التصاريح والموافقات، وتوافر البنية الأساسية، وسهولة التجارة الدولية، بالإضافة إلى العمل على تحديث القوانين واللوائح بما يضمن الحد من تضارب المصالح بين العمل في القطاع الحكومي والعمل في القطاع الخاص.

تطوير اجراءات المناقصات

وتتضمن أول مبادرات تحسين بيئة الاعمال تطوير إجراءات المناقصات للمشروعات الحكومية نظرا لان وجود تقييم موحد للمناقصات الحكومية يعد من أهم العوامل المؤثرة على فعالية عملية المناقصات، حيث أنه يتم في مرحلة تحضير المناقصات اعتماد تقديرات تكاليف المشروعات، التي تكون في بعض الأحيان قائمة على بيانات غير دقيقة، فضلا

عن عدم وضوح المعايير والمتطلبات الرئيسية للمشروعات، وعدم تواءم مواصفات المشروعات المتشابهة، وثمة تحديات أخرى في مرحلة المناقصة والتقييم تتعلق بالمفاوضات ووضوح المعايير التقنية والمالية للمشروعات، وتم الخروج بعدد من الإجراءات للتطوير في هذا الجانب، أهمها تطبيق إجراءات المناقصات الإلكترونية على عدد من الجهات الحكومية، ومراقبة المشروعات للتقيد بالإطار الزمني والحد من الأوامر التغييرية وبناء القدرات وفقاً لمتطلبات المشروعات، وسوف يساهم تطبيق نظام المناقصات الإلكترونية في زيادة الشفافية، وتجميع حزمة متنوعة من بيانات المتقدمين لتوفير

الخدمات في موقع واحد، كما ستساعد المناقصات الإلكترونية أيضا على توضيح كراسات العروض المتعلقة بالحد الأدنى للمواصفات، والتعرف على بيانات الشركات والإشكاليات والمخالفات المتعلقة بها وتسريع عملية طرح وإسناد المناقصات.

وتوصي المبادرة أيضا بضمان متابعة مجلس المناقصات لوحدات المناقصات في الجهات الحكومية، وذلك من خلال تعيين مدير للمشروع في الجهة المعنية، وطلب معلومات وبيانات وتقارير حول مستوى أداء مزودي الخدمة.

لؤي بطاينة :

قطاع التمويل ورأس المال يملك إمكانات جيدة لتمويل كافة المشروعات وتنشيط الاقتصاد

خدمات الجدارة الائتمانية

وثاني مبادرات تحسين بيئة الاعمال هي إنشاء مكتب لقياس الجدارة الائتمانية وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء مكتب ائتمان بالسلطنة ليكون بمثابة مرجع للمؤسسات المالية لقياس الجدارة الائتمانية ويكون بمثابة الممكن الرئيسي لتوسيع أعمال الإقراض، وزيادة فرص الحصول على الائتمان، وخفض الخسائر الائتمانية، علاوة على تعزيز الرقابة المصرفية في رصد المخاطر. وسيعمل المكتب على رفع الثقة للمستفيدين من خدماته، من خلال جمع معلومات عن الأفراد أو المؤسسات ليتم استعمالها من قبل المؤسسات المالية، والشركات المحلية

مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلّي الإجمالي مليار ر.ع.، ٢٠٠٩ - ٢٠١٤

٪٨,١٠ معدّل النمو السنوي المركّب للناتج المحلّي الإجمالي للقطاع (٢٠٠٩-٢٠١٤)

٪١١,٣٤ معدّل النمو السنوي المركّب العام للناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩-٢٠١٤)

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

نظرة مفصلة حول مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلّي الإجمالي للسلطنة، حسب السنة (مليون ر.ع.)

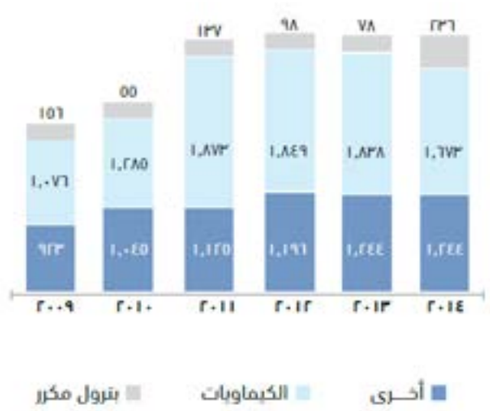

ملاحظات: ساهمت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الأنشطة المرتبطة بالنفط (الكيماويات وتصفية البترول) بحوالي ٦٠٪ من إجمالي مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في عام ٢٠١٤.

والدولية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، ووكالات التصنيف الائتماني، ومختلف شرائح المجتمع حسب الأنظمة والقوانين. كما سيعمل المكتب على زيادة عدد المؤسسات الحاصلة على قروض، وتسهيل الحصول على الاقتراض البنكي، وسوف تتمكن هذه المبادرة أيضا من معالجة واحدة من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث ذكر تقرير أصدره البنك المركزي في عام ٢٠١٤ أن نسبة اقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك كانت ١٣ بالمائة فقط من مجمل التمويل الذي تحصل عليه هذه المؤسسات، ويعزى ذلك إلى عدم وجود الوثائق والدراسات اللازمة لدعم تقديم طلب القرض، وارتفاع تكلفة الاقتراض والفوائد البنكية بسبب الأخطار المترتبة على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتقترح المبادرة الاستعانة بوكالات دولية رائدة في مرحلة التأسيس للمشروعات المتوسطة والصغيرة، لضمان عمل المكتب وفقاً للمعايير الدولية ذات المستوى العالي، ويتوقع من فريق العمل إبان مرحلة تشغيل المكتب أن يقوم بالتواصل مع جميع الجهات المعنية للحصول على المعلومات، كما يتطلب التشغيل أيضا تغيير وتعديل القوانين لضمان تحقيق كفاءة عالية في السوق. وبالنسبة للتمويل يقترح استخدام نموذج يقوم على جمع الموارد المالية من جميع المؤسسات المالية القائمة، وبإمكان الأفراد الراغبين في التعرف على التقارير الائتمانية الخاصة بهم الحصول على هذه المعلومات.

زيادة فعالية سوق رأس المال

وتوصلت المختبرات أيضا إلى مبادرة تتعلق باستخدام أسواق رأس المال لتعزيز النمو الاقتصادي وخصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة، اذ يعتبر سوق رأس المال من أفضل الأنظمة المالية الفعالة التي تستخدم لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على توفير التمويل قليل الكلفة للمشروعات الاقتصادية من خلال توجيه رؤوس الأموال، الاستثمار والمدخرات والإيداعات إلى تلك المشروعات وأيضا دوره في تنمية الثروات العامة من خلال توفير الفرص الاستثمارية السهلة للمواطنين والمقيمين، ودوره في تكوين شراكة حقيقة بين القطاعين الحكومي والخاص، هذا بالإضافة إلى ما تعكسه عملية إدراج المشروعات في أسواق رأس المال من مميزات أبرزها ضمان حوكمة أفضل لهذه المشروعات وتوفير تقييم أكثر دقة، فضلا عن استغلال سوق المال بشكل أمثل من قبل وزارة المالية، ليتم تشغيل هذه المدخرات من خلال القطاع المصرفي، كذلك يعمل على تقليل التحويلات الخارجية، والبالغة حسب بيانات عام ٢٠١٥ قرابة ٤ مليار ريال، هذا بالإضافة إلى أن البيانات المنشورة تشير إلى القدرة الكبيرة لسوق رأس المال العماني على تمويل مشروعات اقتصادية ضخمة، فآخر طرح أولي كانت قيمته ٥٦,٣ مليون ريال وتمت تغطيته ١٩ مرة تقريبا ليجمع سيولة تتعدى المليار ريال، كما تشير البيانات إلى أن نسبة نمو أرباح الشركات المدرجة في سوق المال أسرع بمقدار ثلاث مرات عن الشركات غير المدرجة. وفي الجهة المقابلة نجد أنه بالرغم من تركيز الحكومة على إقامة المشروعات الاقتصادي التي نتج عنها أكثر من ٦٠ شركة حكومية موزعة على مختلف القطاعات، إلا أنها نظراً لمتطلباتها الإدارية والتفصيلية الكثيرة فقد شهد البعض منها تحدياً في تحقيق نتائج مالية جيدة وأصبحت تشكل عبأ على الحكومة.

ولقد تم الخروج بهذه المبادرة من أجل تفعيل دور سوق رأس المال بشكل يمكن الحكومة من الاستمرار في إقامة المشروعات الاقتصادية الضخمة، وتخفيف الأعباء المالية والإدارية عن كاهلها، وتحسين كفاءة أداء وإنتاجية الشركات الحكومية ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها، فضلا عن إتاحة للتركيز على دورها كمشرع ومنظم للأنشطة الاقتصادية ومراقب على أداءها، وتركز المبادرة على جانبين هما اتخاذ تمويل المشروعات التنموية الكبيرة والواعدة من خلال سوق رأس المال كسياسة عامة تنتهجها الحكومة، وتخصيص ما قيمته نحو ١٥٠ مليون ريال من الشركات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٧- ٢٠٢١. ويرتكز نجاح هذه المبادرة وتحقيق الأثر المرجو منها على الالتزام باستخدام سوق رأس المال وتطوير واعتماد برامج خصخصة فعالة ومناسبة، وذلك من خلال وضع منهجية واضحة للتخصيص، ووضع معايير مناسبة لاختيار الشركات الحكومية التي سوف تخصص، ومقدار النسب المطروحة للخصخصة.

وبعد أن يتم اختيار الشركات، يتم وضع آلية واضحة للتخصيص تحدد فيها كيفية التخصيص والتوقيت المناسب لها، وبعد إتمام الإجراءات اللازمة للخصخصة يتم طرح أسهم تلك الشركات في سوق رأس المال تحت عملية الطرح العام الأولي.

وأكدت المختبرات على تسريع إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ولائحته التنفيذية، ولا يسمح قانون الاستثمار الحالي بامتلاك الأجانب للشركات بنسبة ١٠٠ بالمائة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، لذلك تمت مراجعة القانون المذكور بحيث يشجع على الاستثمار في السلطنة من خلال السماح للمقيمين ببدء أعمال تجارية واستبقاء أموالهم داخل السلطنة، وتسعى هذه المبادرة إلى استقطاب الاستثمارات الخارجية ذات القيمة العالية، مع تقليل الممارسات المخالفة للقانون.

وثمة عديد من المنافع المترتبة على فتح السوق بشكل كامل للمستثمرين الخارجيين منها دعم العملة المحلية عن طريق زيادة الصادرات، ورفع مستوى المنافسة في السوق، وتنويع الاقتصاد عن طريق الاستثمارات الخارجية في القطاعات

الواعدة، كما سيساهم فتح السوق أيضا في توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن الحد من بعض الظواهر الاقتصادية السلبية، مثل التجارة المستترة، وتجارة تصاريح العمل ولذلك جاءت هذه المبادرة لطرح قانون استثمار بشروط معينة تساهم في تحديد المستثمرين ذوي القيمة العالية، وهي تقوم على شرطين أساسيين أولهما عدم وجود أي قيود للحد الأدنى لرأس المال والثاني منع الامتلاك بنسبة ١٠٠بالمائة في بعض النشاطات الاقتصادية في قطاعات معينة حسب ما تم تحديده في القانون الجديد. وتقترح المبادرة تقييم وتصنيف المستثمرين عند تقدمهم بطلب الحصول على التأشيرات، للتعرف على المستثمرين القادرين على إضافة قيمة فعّالة في السوق المحلي. وفي

الخدمات المالية كجزء من الناتج المحلّي الإجمالي العُماني

الخدمات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي

الخدمات المالية

ارتفعت نسبة مساهمة الخدمات المالية بواقع ٠,٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في ٢٠١٥، أي بمقدار ١,٥ مليار ر.ع. يعود سبب هذه الزيادة إلى انخفاض مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلّي الإجمالي.

تصنيف ممارسة الأعمال التجارية

تقييد سوق الإئتمان الحالي يصعب من ممارسة الأعمال التجارية

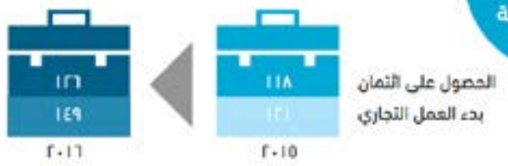

القيود المرتبطة بشروط الائتمان جعل من الصعب بدء الأعمال التجارية وذلك حسب تصنيفات مجموعة البنك الدولي السنوية لممارسة الأعمال التجارية.

إيرادات الحكومة والمصروفات، سنة بعد أخرى (مليار ر.ع.)

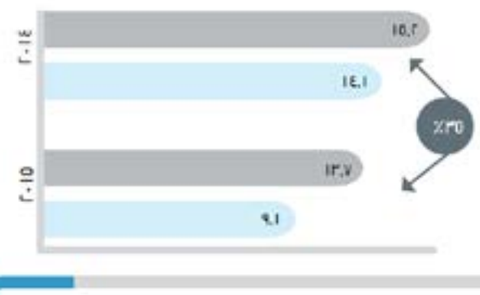

تراجع الإيرادات والمصروفات الحكومية له تأثير عكسي على الناتج المحلّي الإجمالي، ولكنه في المقابل يتيح فرصة لنمو القطاع الخاص.

حال تطبيق الشروط المذكورة في المبادرة؛ فإن العديد من المنافع سوف تتحقق، منها تنظيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي، وفتح المجال للشركات الصريحة والجادة للعمل، كما ستسمح عملية التقييم والتصفية بفتح المجال للمستثمرين الجادين الذين يجلبون الخبرة والتنافسية للسوق، مما سيساهم في تحسين موقع السلطنة في تصنيف ممارسة الأعمال التجارية الصادر من البنك الدولي.

متغيرات مهمة

وتعليقا على الامكانيات الكبيرة التي يتيحها قطاع رأس المال لتمويل المشروعات الاستراتيجية قال لؤي بطاينة الرئيس التنفيذي لشركة اوبار كابيتال إن احد المتغيرات المهمة في الوقت الحالي هي اتجاه الحكومة لخفض تدخلها المباشر في الاقتصاد وإعطاء مزيد من الأولوية لزيادة دور القطاع الخاص، ويتطلب ذلك تشجيع القطاع الخاص على ضخ استثمارات كبيرة، وفي هذا السياق فإن قطاع التمويل لديه امكانيات جيدة للمساهمة في تمويل كافة المشروعات وتنشيط الاقتصاد.

ويرصد لؤي بطاينة ان هناك سبلا عديد يمكن أن تفتح آفاقا جديدة ومبتكرة لتمويل المشروعات فهناك على سبيل المثال إمكانية اصدار أدوات مالية جديدة وهناك عمليات الاكتتاب الأولى للشركات في سوق مسقط وما هو مزمع من مواصلة تخصيص بعض الشركات الحكومية، موضحا ان عملية التخصيص تنطلق من الرؤية المستقبلية للسلطنة ٢٠٢٠ وتستند إلى الخطط التنموية الخمسية وخصوصاً السابعة والثامنة والتي بدأت بها عمليات التخصيص سواء في قطاعي الكهرباء والاتصالات أو في جانب من قطاع النقل، وأضاف لؤي بطاينة أنه في حال طرح بعض الشركات للاكتتاب العام من خلال طرح حصص منها في السوق المالي فإن ذلك يحقق كثير من النتائج الايجابية منها زيادة العمق في السوق المالي وحركته وزيادة القيمة السوقية للسوق وأحجام التداول والقدرة لاحقاً على جذب واستقطاب رؤوس الأموال والصناديق الأجنبية للاستثمار في السوق المالي، واضافة الى ما سبق تتضمن التأثيرات الايجابية المتوقعة لتخصيص الاستثمارات الحكومية ان التخصيص فتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات جديدة وبالتالي زيادة مسؤولية القطاع نحو دعم اقتصاد الدولة وايجاد الوظائف في القطاعات المختلفة وتقديم فرص للمستثمرين لتحقيق عوائد جيدة.

واوضح الرئيس التنفيذي لشركة اوبار كابيتال أن إدارة أزمة تراجع أسعار النفط ناجحة حتى الآن من حيث ترشيد الانفاق واختيار مجموعة من مشروعات الخطة الخمسية تكون ذات أولوية في التنفيذ كما أنه من الجانب المالي سيطرت الحكومة على عجز الموازنة وتمكنت من الاقتراض من الخارج بأسعار فائدة جيدة، ويتزامن ذلك مع اتجاه أسعار النفط العالمية نحو الارتفاع الامر الذي يقلل من الضغوط على الموازنة العامة، وعلى صعيد التدابير الاقتصادية لزيادة التنويع الاقتصادي تأتي مبادرات البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنفيذ»وهي تحمل أهمية أكبر لتحقيق استدامة النمووتنويع الاقتصاد وزيادة روافده.

تنفيذ .. آفاق واعدة للنمو

إطلاق ٧٤ مبادرة ومشروعًا رئيسيًا وإرساء ثقافة عمل جديدة

تسعى مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» إلى إرساء ثقافة عمل جديدة في اقامة وتطوير الخطط والمشروعات الوطنية ذات الأهمية، ويستهدف «تنفيذ» نقل استراتيجيات النمو من مرحلة التخطيط إلى مستوى التنفيذ الفعلي، وتشمل آليات البرنامج تحديد المسؤوليات والموارد والجداول الزمنية للتنفيذ، ووضع معاييرومؤشرات واضحة لقياس الأداء، والخروج بتقارير دورية عن تنفيذالمبادرات والمشروعات.

وتوصل البرنامج إلى ثلاثة من قطاعات التنويع الاقتصادي المضمنةفي خطة التنمية الخمسية التاسعة وهي السياحة والصناعاتالتحويلية والخدمات اللوجستية، إضافة إلى قطاعين ممكنين داعمينلنمو هذه القطاعات، ويعمل «تنفيذ» عبر ثمانية مراحل تمتد على مدار سنوات الخطة الخمسية وبعضها يمتد للخطة التنموية المقبلة، ودخل « تنفيذ» فعليا الى مرحلة تنفيذ المشروعات مع بداية العام الجاري، وتم بالفعل عقد شراكات مهمة لتنفيذ عدد من المشروعات التي توصلت اليها المختبرات فيما يتواصل العمل حاليا في البحث عن مستثمرينمحتملين لعدد من المشروعات التي تعد متاحة حاليا لمن يرغب فيتبنيها واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها.

ويتبنى «تنفيذ» ٧٤ مبادرة ومشروعا رئيسيا في حين يصل إجماليعدد المبادرات والمشروعات الرئيسية والفرعية الى١٢١ تتوزع بين ٣١ مبادرة في قطاع الصناعات التحويلية، وفي مجال السياحة خرجتالمختبرات التي تمت في برنامج «تنفيذ» بـ ٤٥ مبادرة وتضمن القطاعاللوجستي ١٥ مبادرة ويختص قطاع المالية والتمويل المبتكر بـ ١٦ مبادرة و١٤ مبادرة في قطاع سوق العمل والتشغيل، ويتم تقسيم المبادرات الى رئيسية وفرعية لان بعض المشروعات والمبادرات الرئيسية يندرج تحتها عدة مشروعات فرعية، فهناك مثلا مبادرة زيادة الإنتاجالمحلي من الإسمنت المدرجة ضمن مشروعات قطاع الصناعاتالتحويلية للمواد غير المعدنية ويندرج تحتها خمسة مشروعات هيمصنعان جديدان للإسمنت الرمادي ومصنع إسمنت أبيض ومنشأتانلطحن الإسمنت، ويمتد ذلك على عدد من المشروعات والمبادراتالرئيسية الموزعة في مختلف القطاعات والتي تعتبر مظلة تنضوي تحتها عدة مشروعات ومبادرات تفصيلية.

وتقوم الوزارات والجهات المعنية إلى جانب القطاع الخاص بمتابعة تنفيذ كل مشروع ومبادرة بدعم من وحدة دعم التنفيذ والمتابعة الخاصة بكل قطاع، ومنذ الاعلان رسميا عن مبادرات البرنامج تتوالى متابعة حثيثة لسير تنفيذ المبادرات، ويتمثل دور وحدة دعم التنفيذ والمتابعة فياجتماعات اللجان التسييرية التي تعقد بصفة شهرية في متابعة تطورتنفيذ المبادرات التي خرج بها البرنامج وتقديم الدعم والتعاون معمكتب التنفيذ في الوزارات والجهات المعنية، وفي اجتماعات فرقالعمل القطاعية